

Distr.: General
25 September 2012
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة



الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٢

٢٨-٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل التقييم ومراجعة الحسابات

تقرير عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

موجز

يقدم هذا التقرير معلومات عن وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

وتتولى وحدة التدقيق في مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة استناداً إلى النظام المالي والقواعد المالية للهيئة وإلى اتفاق أبرم على مستوى الخدمات لتقديم خدمات المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات. وفي أثناء الفترة الانتقالية التي هي قيد البحث، قدمت هذه الخدمات على أساس اتفاق أبرم على مستوى الخدمات لعام ٢٠٠٨ مع الكيان السلف، وهو صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم)، واتفاق مؤقت بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات وقع في أوائل عام ٢٠١١.

* UNW/2012/L.4



الرجاء إعادة استعمال الورق

121012 121012 12-52052 (A)



ويصف التقرير وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات وأنشطتها، وكذلك النتائج الرئيسية للمراجعة التي توفر نظرة ثاقبة في استخدام موارد هيئة الأمم المتحدة للمرأة وإدارتها.

قد يود للمجلس التنفيذي ما يلي: (أ) أن يحيط علماً بهذا التقرير؛ و (ب) أن يعرب عن تأييده وظيفة مراجعة الحسابات والتحقيقات التي يتولاها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، وتعزيز قدرات وحدة التدقيق التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ و (ج) أن يقرر أن يتيح مدير مراجعة الحسابات الداخلية للجمهور جميع تقارير المراجعة الداخلية التي صدرت بعد ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ مع توفير الضمانات المناسبة في ما يتعلق بتوفير معلومات حساسة بوجه خاص.

أولا - مقدمة

- ١ - يقدم مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) تقريره عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.
- ٢ - ويصف التقرير وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات وأنشطتها، فضلا عن نتائج مراجعة الحسابات الرئيسية التي توفر نظرة ثاقبة في استخدام موارد هيئة الأمم المتحدة للمرأة وإدارتها. ويتضمن التقرير أيضا نظرة تطلعية بشأن الخدمات التي ستقدم والاحتياجات من الموارد لهذه الخدمات.

ثانيا - وظيفة المراجعة الداخلية في الأمم المتحدة للمرأة

- ٣ - استنادا إلى القاعدة المالية ٢٣٠٢ من النظام المالي والقواعد المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، عهد وكيل الأمين العام/المدير التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات بتولي وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وفي هذا الصدد، وقعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات اتفاقا على مستوى الخدمات في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ينص على إنشاء وحدة داخل المكتب مخصصة لمراجعة حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ويحدد أهداف الخدمات التي ستقدم ونطاقها وترتيبات تمويلها.
- ٤ - وقد ظلت خدمات المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، منذ إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة في ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ وخلال الفترة الانتقالية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، تقدم على أساس اتفاق مستوى الخدمات لعام ٢٠٠٨ الذي أبرم مع الكيان السلف، أي صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، واتفاق مؤقت وقع مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في وقت مبكر من عام ٢٠١١.
- ٥ - ويجري مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات عمليات المراجعة وفقا للمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات ومدونة قواعد السلوك التي وضعها معهد مراجعي الحسابات الداخليين، والتي اعتمدها ممثلو خدمات مراجعة الحسابات الداخلية في منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف.

٦ - مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات مستقل عمليا عن إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة وله حرية تحديد نطاق عمليات المراجعة والتحقيقات وفقا للمعايير الدولية. علاوة على ذلك، تخضع عمليات المكتب لميثاق يحدد الغرض من سياساته وإجراءاته. وفي هذا الصدد، فإن أنشطة مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات تخضع لبرنامج يتعلق بضمان الجودة وتحسينها وفقا لمعايير معهد مراجعي الحسابات الداخليين. وقد أكد استعراض خارجي بشأن ضمان الجودة أجري مؤخرا في آب/أغسطس ٢٠١٢، امتثال المكتب بوجه عام لمعايير معهد مراجعي الحسابات الداخليين ومدونة قواعد السلوك.

٧ - استنادا إلى اتفاق مستوى الخدمة الموقع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أنشأ مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وحدة مخصصة لمراجعة حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تتولى تقديم خدمات المراجعة الداخلية لحسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتألّف ملاك الوحدة في البداية من رئيس ومتخصص في مراجعة الحسابات، وكلاهما بدأ واجباته في آذار/مارس ٢٠١٢.

٨ - علاوة على ذلك، أنشأت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في عام ٢٠١٢، لجنة استشارية معنية بمراجعة الحسابات لتزويد المدير التنفيذي بمشورة خارجية مستقلة عن الممارسات الجيدة في ما يتعلق بإطار المساءلة، في الهيئة ونظمها، بما في ذلك إدارة المخاطر. وسوف تقوم اللجنة باستعراض عمل وحدة مراجعة حسابات الهيئة والتعليق عليه، بما في ذلك استراتيجية المراجعة، وخطّة العمل السنوية والميزانية السنوية والتقارير المرحلية الدورية والتقارير السنوية الذي يقدم إلى المجلس التنفيذي.

٩ - ولتجنب التداخل ولتحقيق أفضل استخدام لموارد محدودة لمراجعة الحسابات، يقوم مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات بتنسيق عمله مع مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أجريت مشاورات منتظمة مع مراجع الحسابات الخارجي السابق، مراجع الحسابات العام لجنوب أفريقيا. وهذا التفاعل مستمر الآن مع فريق مراجعة الحسابات في المكتب الوطني لمراجعة الحسابات في جمهورية ترانينا المتحدة، الذي تولى وظيفة المراجعة الخارجية لحسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢.

ثالثا - تخطيط مراجعة الحسابات على أساس المخاطر

١٠ - وفقا لمعيار معهد المراجعين الداخليين للحسابات لعام ٢٠١٠، يستخدم مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات نظاما لتخطيط مراجعة الحسابات على أساس المخاطر لضمان أن تكون أولوياته متفقة مع أهداف هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ويجري تخطيط المراجعة على

أساس المخاطر في فئتين، الأولى هي الأنشطة الميدانية للهيئة، والثانية، هي مهام وأنشطة الهيئة والمقر الرئيسي.

١١ - في ما يتعلق بالمكاتب الميدانية، يستخدم مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات نموذجاً لتقييم المخاطر، يحتوي على عدد من العوامل الكمية والنوعية التي تمثل أنواعاً مختلفة من المخاطر. وقد تم مؤخراً تنقيح واستكمال هذا النموذج الذي يغطي المكاتب دون الإقليمية فضلاً عن مكاتب البرامج القطرية الكبيرة التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وسيعاد النظر فيه وتنقيحه مرة أخرى مع تطور الهيكل الإقليمي للهيئة.

١٢ - أما بالنسبة لعام ٢٠١٢، فإن مراجعة الحسابات تغطي ثلاث عمليات مراجعة ميدانية (أفغانستان وكينيا والهند). إضافة إلى ذلك، أجرى مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات تقييماً للمخاطر المتصلة بمراجعة حسابات الهيئة، لتحديد وزيادة فهم محيط مراجعة الحسابات، والوقوف على مخاطر العمل ومراجعة الحسابات وتحديد الأولويات على المدين القصير والمتوسط.

رابعاً - عمليات مراجعة الحسابات التي أجريت خلال الفترة الانتقالية

١٣ - خلال الفترة الانتقالية، قدم مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، منذ إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة في ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، خدمات مراجعة داخلية للحسابات والتحقيقات باعتبارها ترتيباً انتقالياً، وشكلت امتداداً للخدمات التي سبق أن قدمت لصندوق اليونيفيم وركزت على مكاتب الصندوق السابقة.

١٤ - وقد صدرت تقارير المراجعة الداخلية التالية خلال الفترة الانتقالية:

(أ) تقرير مكتب اليونيفيم دون الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ (التقرير رقم ٧١٩)، الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠: كانت درجة تقييم المراجعة "غير مرضية"، ويعني هذا إما أن العمليات المتصلة بالضوابط الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر لم تكن قد أنشئت أو لم تكن تعمل جيداً. وقد قدمت مراجعة الحسابات ٢٣ توصية، منها ١٣ توصية صنفت بأنها ذات أولوية عليا. ومن بين المسائل التي أثرت عدم وجود إشراف وضوابط كافية على مستوى الإدارة، وسوء تخصيص ميزانيات المشاريع ومراقبتها، وعدم كفاية المستندات المؤيدة للمدفوعات وعدم الامتثال لإجراءات الشراء بأن يُعمد إلى تقسيم العقود لتجنب مراجعة لجنة مراقبة المشتريات. ولأن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة قام بمراجعة حسابات مكتب المحيط الهادئ دون الإقليمي في كانون الثاني/يناير -

شباط/فبراير ٢٠١٢، فإن مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات لم يجر عملية مراجعة حسابات أخرى، ولكنه أجرى متابعة للمراجعة السابقة في شكل استعراض مكتبي؛

(ب) تقرير مكتب اليونيفيم دون الإقليمي للدول العربية (التقرير رقم ٧٤٣)، الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠: كانت درجة تقييم المراجعة "مرضية"، ويعني ذلك أن العمليات المتصلة بالضوابط الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر كانت راسخة وتعمل جيدا. وقد قدمت مراجعة الحسابات تسع توصيات، منها توصية واحدة صنفنا بأنها ذات أولوية عليا. وطلبت تلك التوصية من الإدارة إنشاء آلية لتتبع القيمة التراكمية للمشتريات لضمان تقديم العقود التي تتجاوز العتبة إلى لجان رقابة المشتريات لمراجعتها؛

(ج) تقرير مكتب اليونيفيم دون الإقليمي لأفريقيا الجنوبية وجزر المحيط الهندي (التقرير رقم ٧٥٣) الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠: وكانت درجة تقييم المراجعة "مرضية إلى حد ما"، ويعني هذا أن العمليات المتصلة بالضوابط الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر كانت راسخة وتعمل بوجه عام، ولكنها بحاجة إلى تحسين. وقدمت مراجعة الحسابات ١٩ توصية، منها ٩ توصيات صنفنا بأنها ذات أولوية عليا. وتهدف التوصيات ذات الأولوية العليا إلى معالجة نقاط الضعف في الاستراتيجية دون الإقليمية، والهيكلي الوظيفي، واستعراضات المشتريات، وإدارة الأصول، وخدمات الدعم ونظام إدارة الوثائق؛

(د) تقرير مكتب اليونيفيم دون الإقليمي للمكسيك، وأمريكا الوسطى وكوبا والجمهورية الدومينيكية (التقرير رقم ٧٧٤)، الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠: وكانت درجة تقييم المراجعة "مرضية إلى حد ما". وقدمت مراجعة الحسابات ١٦ توصية، منها ثمان توصيات صنفنا بأنها ذات أولوية عليا. أما المسائل التي أثرت فهي وجود نقاط ضعف في الهيكل الوظيفي، وعدم وجود استراتيجية لتعبئة الموارد، وعدم كفاية الوثائق الداعمة، وتقسيم العقود، والاستخدام غير الملائم لصيغ العقود وأوجه قصور في إدارة الأصول؛

(هـ) مراجعة حسابات متابعة للمكتب دون الإقليمي لبلدان المخروط الجنوبي التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة (التقرير رقم ٨٣٣)، الصادرة في أيار/مايو ٢٠١١: أجريت مراجعة الحسابات المتابعة نتيجة للتصنيف الإجمالي "غير المرضي" للمراجعة، الذي ورد إلى المكتب أثناء مراجعة الحسابات السابقة التي حرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ (التقرير رقم ٦٨٨). وأظهرت متابعة مراجعة الحسابات في الموقع أن المكتب قد أحرز تقدما جيدا في معالجة أوجه القصور التي حددت في مراجعة الحسابات لعام ٢٠٠٩. فمن بين توصيات المراجعة البالغ عددها ٢٤ توصية، نفذت ١٤ توصية تنفيذا كاملا، في حين ما زالت سبع

توصيات قيد التنفيذ. وتطلبت خمس من تلك التوصيات السبع اتخاذ إجراءات على مستوى الهيئة. وسحبت ثلاث توصيات ، لأنها لم تعد ذات الصلة؛

(و) تقرير مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي (التقرير رقم ٨٢٧)، الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١: وكانت درجة تقييم المراجعة "مرضية إلى حد ما". وقدمت مراجعة الحسابات سبع توصيات منها توصية واحدة صنفت بأنها ذات أولوية عليا. وكان الهدف من التوصية هو معالجة نقاط الضعف في الاستراتيجية دون الإقليمية، التي لم تتوافر لها بيانات أساسية وأهداف قابلة للقياس؛

(ز) تقرير مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة دون الإقليمي لوسط وشرق أوروبا (التقرير رقم ٨٦٣)، الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١: وكانت درجة تقييم المراجعة "مرضية". وقدمت مراجعة الحسابات تسع توصيات، وجميعها صنفت بأنها ذات أولوية متوسطة.

خامسا - متابعة توصيات مراجعة الحسابات

١٥ - يتولى مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات رصد حالة تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية للحسابات وتقديم التقارير عنها. ولهذا الغرض، يحتفظ المكتب بقاعدة بيانات على شبكة الإنترنت، معروفة باسم النظام الشامل لقاعدة بيانات مراجعة الحسابات والتوصيات، وبإمكان جميع وحدات العمل المراجعة حساباتها التابعة للهيئة الاطلاع عليها.

١٦ - المطلوب من الوحدات المراجعة حساباتها القيام بصورة مستمرة باستكمال حالة تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات في النظام، على أن تبدأ في غضون شهر واحد من صدور تقرير مراجعة الحسابات، وتحميل الوثائق الداعمة التي تبين إجراءات التنفيذ التي اتخذت. وبناء على التحديثات التي أجريت، يقوم مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات بالتحقق من صحة المعلومات الواردة ويحدد حالة التنفيذ.

١٧ - ويبين الجدول أدناه معدل تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢، كما صادق عليها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات. وقد أصدر المكتب، منذ إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تموز/يوليه ٢٠١٠، سبعة تقارير مراجعة حسابات تحتوي على ١٠٧ توصيات. وأجريت خمس من تلك المراجعات خلال الفترة الانتقالية، في حين أجريت عمليتان لمراجعة حسابات قبل إنشاء الهيئة. ويبين الجدول أن الهيئة نفذت ٥٦ في المائة من التوصيات، بينما كان ٢٩ في المائة من التوصيات لا تزال قيد التنفيذ. ولم يتخذ أي إجراء تنفيذي بشأن ١١ في المائة من التوصيات، ومعظمها يتعلق بسياسات

الهيئة وإجراءاتها. وهناك ١٤ توصية ذات أولوية عليا من مجموع التوصيات لا تزال معلقة. علاوة على ذلك، هناك ٢٥ في المائة من التوصيات التي لم تنفذ حتى الآن تجاوزت الحد المقرر وهو ١٨ شهرا، وهي لذلك تعتبر معلقة منذ فترة طويلة. وسوف يتعين على الهيئة تكثيف جهودها من أجل تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات المعلقة. ومكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات على ثقة من أن إنشاء مركز تنسيق لمراجعة الحسابات واعتماد سياسات وإجراءات إضافية في الهيئة سوف يقود إلى إحراز تقدم كبير في هذا الصدد.

حالة تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات الصادرة في الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، كما كانت عليه في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢

التوصيات ذات الأولوية العليا التي ظلت معلقة لفترة طويلة	سُحبت	لم تُنفذ	قيد التنفيذ	تُنفذت	عدد التوصيات المقدمة	عنوان مراجعة الحسابات	الرقم	تاريخ صدور التقرير
	٢	١	٣	صفر	١٩	المكتب دون الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ	٧١٩	أيلول/سبتمبر ٢٠١٠
صفر	-	٤	٣	٢	٩	المكتب دون الإقليمي للمنطقة العربية	٧٤٣	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠
٢	-	١	٦	١٢	١٩	المكتب دون الإقليمي لمنطقة الجنوب الأفريقي ودول المحيط الهندي	٧٥٣	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠
٦	-	٢	٨	٦	١٦	المكتب دون الإقليمي للمكسيك وأمريكا الوسطى وكوبا والجمهورية الدومينيكية	٧٧٤	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠
٤	٣	-	٧	١٤	٢٤	المكتب دون الإقليمي لدول المخروط الجنوبي	٨٢٣	أيار/مايو ٢٠١١
صفر	-		٣	٤	٧	المكتب دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي	٨٢٧	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١
صفر	-	٢	٤	٣	٩	المكتب دون الإقليمي لوسط وشرق أوروبا	٨٦٣	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠
١٤	٤	١٢	٣١	٦٠	١٠٧	المجموع (عدد التوصيات)		تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١
١٣	٤	١١	٢٩	٥٦	١٠٠	المجموع (بالنسبة المئوية)		تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

سادسا - الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات

١٨ - في انتظار اعتماد سياسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات، اتبع مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، بعد التشاور مع الهيئة، على سبيل الترتيب الانتقالي، سياسة الكشف المطبقة على الكيان السابق، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وعلى هذا الأساس، كشف المكتب ثلاثة تقارير مراجعة داخلية للحسابات (بشأن المكاتب دون الإقليمية لبلدان المخروط الجنوبي، ومنطقة البحر الكاريبي، ووسط وشرق أوروبا) لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية. ووفقا لسياسة الكشف المعتمدة لدى المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التي كانت تطبق أيضا على الصندوق، تم الكشف عن التقارير في الموقع في مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات وتحت ظروف من السرية.

١٩ - وفي غضون ذلك، قرر المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (المقرر ١٣/٢٠١٢) والمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (المقرر ١٨/٢٠١٢) أن تكون جميع تقارير المراجعة الداخلية التي صدرت بعد ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ أو ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، على التوالي، في متناول الجمهور.

٢٠ - إن هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بوصفها كيانا جديدا، ملتزمة بالشفافية المؤسسية، وتقتصر الموازنة بين سياساتها وممارساتها الخاصة بما المتعلقة بالكشف بسياسات صناديق الأمم المتحدة وبرامجها. فمن شأن هذا أيضا أن يعزز الاتساق والتماسك داخل منظومة الأمم المتحدة.

٢١ - وسيقوم مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات ببذل العناية الواجبة المناسبة قبل أن يجعل تقارير المراجعة الداخلية متاحة للجمهور، لضمان سلامة وجودة المعلومات المفصح عنها والحفاظ على سرية أي معلومات تعتبر حساسة بوجه خاص. أيضا، وقبل كشف الحسابات على الجمهور، سوف تعطى الحكومة المعنية، إن وجدت، الوقت الكافي للتعليق على التقرير، وهو ما يتيح للحكومة أن توجه اهتمام مدير إدارة المراجعة الداخلية إلى أية مخاوف تتعلق بسرية البيانات. وإذا كان تقرير المراجعة الداخلية للحسابات يحتوي على معلومات تعتبر حساسة بوجه خاص (في ما يتعلق بجملة جهات، منها أطراف ثالثة أو حكومة أو بلد أو إدارة) أو أنها يمكن أن تقوض عملا في انتظار التنفيذ أو تعرض للخطر سلامة أي فرد وأمنه، أو تنتهك حقوقه أو تعتدي على خصوصيته، فقد يتم حجب التقرير، أو، بصورة استثنائية، حجه في مجمله، وفقا لتقديرات مدير مراجعة الحسابات الداخلية.

٢٢ - وإذا وافق المجلس التنفيذي على الكشف المقترح للمعلومات، يقوم مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات بنشر جميع تقارير المراجعة الداخلية للحسابات التي صدرت بعد ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ على موقع الأمم المتحدة للمرأة. ولن يجري أي كشف بأثر رجعي.

سابعاً - الخدمات الاستشارية

٢٣ - قدم مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات المشورة إلى المديرين في هيئة الأمم المتحدة للمرأة في المقر وفي المكاتب دون الإقليمية، بناء على طلبهم، بشأن مجموعة من المواضيع، بما في ذلك تفسير الأنظمة والقواعد، وإجراء استعراض للسياسات والوثائق مثل إطار الرقابة الداخلية، والاختصاصات والاتفاقات المتعلقة بالهبات.

ثامناً - التحقيقات

٢٤ - وفقاً لاتفاق مستوى الخدمات، يقدم مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات خدمات التحقيق، على أساس استرداد التكاليف، حيث يغطي المزاعم المتعلقة بالفساد أو الغش أو أي مخالفات أخرى، بما في ذلك التحرش في أماكن العمل، وإساءة استعمال السلطة أو الانتقام من المخبرين، سواء من جانب موظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والأفراد من غير الموظفين والمقاولين. وعلى هذا النحو، فإن المكتب يشكل القناة الرئيسية لتلقي الادعاءات. ولتسهيل عمليات الإبلاغ عن المخالفات، أنشأ خطأ ساخناً في الهيئة مخصصاً للإبلاغ عن حالات الغش، وسوف يكون في المتناول من خلال الموقع الشبكي للهيئة. وعين المكتب أحد المتخصصين لديه في التحقيقات ليكون منسقاً لجميع المسائل المتعلقة بالتحقيقات في الهيئة.

٢٥ - وتتفق التحقيقات التي يجريها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات مع المبادئ الواردة في المبادئ التوجيهية الموحدة للتحقيقات، التي اعتمدها المؤتمر الرابع للمحققين الدوليين. ويجري المكتب تحقيقات تفصي الحقائق وفقاً للإطار القانوني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ما يتعلق بمعالجة عدم الامتثال لمعايير السلوك في الأمم المتحدة، كما ترد بمزيد من التفصيل في المبادئ التوجيهية للتحقيقات لدى المكتب.

٢٦ - تلقى مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، حتى الآن، شكويين زُعم فيهما حدوث سوء تصرف من جانب موظفين في الهيئة. ولم تثبت صحة الادعاءات في حالة واحدة، فأغلقت القضية بعد التقييم الأولي. والتحقيقات مستمرة في القضية الثانية، التي وردت في تموز/يوليه ٢٠١٢. ويتوقع المكتب أن يزداد عدد الشكاوى بعد تفعيل الخط الساخن.

تاسعا - التوظيف والميزانية

٢٧ - بلغ مجموع النفقات لأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات في هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام ٢٠١١ ما يقرب من ٢٠٠.٠٠٠ دولار. وبالنسبة لعام ٢٠١٢، تتوخى الهيئة ومكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات زيادة مستوى الخدمات، وهو ما أفضى إلى اعتماد ميزانية بمبلغ ٤٣٨ ١٨٦ دولارا. وتشمل ميزانية عام ٢٠١٢ تكاليف المرتبات وقدرها ٤٦٨ ٣٥١ دولارا ونفقات التشغيل العامة، وبوجه خاص تكاليف السفر وقدرها ٨٦ ٧١٨ دولارا.

٢٨ - خلال الفترة الانتقالية، قدم مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات خدمات مراجعة حسابات تولهاها موظف متخصص في ٢٠١١. وقد تقاعد هذا الموظف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ وبقيت الوظيفة شاغرة حتى نهاية العام. وينص اتفاق مستوى الخدمات الموقع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ على تعيين موظفين اثنين: رئيس برتبة ف-٥ ومتخصص في مراجعة الحسابات برتبة ف-٣. ويعادل هذا ٤٠٠ يوم عمل في السنة لأنشطة مراجعة الحسابات، وإدارة مراجعة الحسابات والأنشطة الاستشارية. وقد تم إعداد خطة العمل لمراجعة الحسابات لعام ٢٠١٢ في إطار هذه الموارد المتاحة.

٢٩ - ويغطي مستوى الموارد الحالية الحد الأدنى اللازم من قدرات المراجعة الداخلية للحسابات في الهيئة. وقد أسفرت التقييمات التي أجريت مؤخرا لمخاطر مراجعة الحسابات، والزيادة في موارد الهيئة وأنشطتها والوجود الميداني الواسع الناتج عن توخي بناء هيكل واسع للهيئة على الصعيد الإقليمي في المستقبل عن ظهور حاجة إلى إعادة النظر في الاحتياجات من الموارد لمراجعة الحسابات وإعادة تقييمها. في هذا الصدد، فقد استرشد مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات بالمعايير المقترحة لتوفير الموارد لوظائف المراجعة الداخلية للحسابات، التي وضعتها وحدة التفتيش المشتركة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في تقريرها المعنون "نغرات الرقابة في منظومة الأمم المتحدة" (A/60/860) وأعيد التأكيد عليها في تقرير الوحدة المعنون "وظيفة مراجعة الحسابات في منظومة الأمم المتحدة" (A/66/73). وتقترح وحدة التفتيش المشتركة وظيفة واحدة لمراجع حسابات في ما يتعلق بإنفاق سنوي يبلغ حجمه ٦٠ مليون دولار إلى ١٠٠ مليون دولار، مع مراعاة ما إذا كانت المنظمة منظمة مقر أو منظمة ميدانية. وبلغ مجموع نفقات هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام ٢٠١١ ما مقداره ٢٠٠ مليون دولار. وحتى من دون زيادة الميزانية المتوقعة للهيئة، فإن مستوى الموارد الحالية لمراجعة الحسابات يغطي الحد الأدنى من القدرات المتوخاة. وقد تكون هذه القدرة كافية لمنظمة مقر. ولكن مع اتساع وجود الهيئة واستمرار توسعها في الميدان، يصبح مستوى الموارد الحالية غير كاف وينخفض عن مستوى الحد الأدنى. وسيقوم مكتب مراجعة

الحسابات والتحقيقات.مناقشة الاحتياجات من الموارد في المستقبل مع الإدارة العليا للهيئة من أجل جعل قدرة وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات في الهيئة تتفق والمعايير الموصى بها لمنظومة الأمم المتحدة، ولتمكين وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات من تقديم ضمانات معقولة في ما يتعلق باستخدام موارد هيئة الأمم المتحدة للمرأة.
